

معضلة التوثيق في الإعلام الإلكتروني

الثقافة. فقلت له وأنا لا أصق " أنت محظوظ، ربنا يحبك"، فأنهش وأخبرته أنني فبتها ثم حذفها لما راجعت المقال "المختصر" "نجوت مني؛ لأن الكتاب في المطبعة". وكن عن موافقه، وأشهد أنه كان مناصرا لنورة 25 يناير 2011 منذ البداية، منحازا إلى الحرية والتغيير. وفي اليوم التالي، سألني الناقد السينمائي علي أبوشادي "لماذا أغضبت فلانا؟"، فروييت ما جرى في حضور الناقد السينمائي العراقي انتشل التميمي. ثم صدر الكتاب، وكنا عادين من مهرجان "أوسيان سيني فان للسينما الآسيوية والعربية" بنيودلهي، وفتحت الكمبيوتر، وقلت لانتشل: "كنت شاهدا، فأقرأ الفقرة موضع الجدل"، ليري هل تحتل وجهتي نظرا، وهذا نصها: "لا يمكن تجاهل أنه في نفس الوقت الذي كان يصور فيه فيلم (عمارة يعقوبيان) كان (النجت) عماد أديب يشترك في الحملة الانتخابية للرئيس مبارك عام 2005 بإجراء حديثه التلفزيوني المطول معه، وأن مروان حامد مخرج الفيلم الرسمي للانتخابات، وأن (كاتب السيناريو) وحيد حامد أعلن في مقالاته السياسية وأحاديثه للصحافة والتلفزيون أنه يؤيد ترشيح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية طالما هناك انتخابات... وأن عادل إمام أعلن بدوره أنه يؤيد ترشيح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية طالما هناك انتخابات. فهذه المجموعة من الفنانين تعمل في السينما السائدة. وفي إطار النظام السياسي... والفيلم الذي كتبه وحيد حامد وأنتجه عماد أديب وأخرجه مروان حامد يعبر عن سينما الإصلاح السياسي الذي تقوده أمانة السياسات في الحزب الحاكم برئاسة جمال مبارك، والتي تواجه شبكة مريكة ورأسخة من أعداء الإصلاح التي قررت وراثة مصر أيا كان رأس الدولة. وربما هي التي تخير قضية وراثة جمال مبارك حتى تعوق الإصلاح، وحتى تخفي قرارها منجامة تأكيد الرئيس مبارك على أن مصر ليست مثل سوريا، ومنجامة تأكيد جمال مبارك استحالة توريث الحكم في مصر".

سعد القرش
روائي مصري

ليس الحنين إلى ثقافة ورقية، تخطو إلى متحف التاريخ، سببا في أن نقول "المجد للورق". فهذا سجل يصعب طيه، على العكس من مفاجات مؤلمة، وكما احتفظنا في حساباتنا الفيسبوكية، أو في ملفات خاصة، بروابط لمقاطع فيديو في يوتيوب، ثم نعود إليها ونفاجأ باختفائها، واستحالة التوصل إليها، فهذا الفضاء يبذل مواد وثائقية نادرة، ويمسح أحيانا ذاكرة إلكترونية لمؤسسات صحافية كبرى. جرى هذا قبل سنوات عند تطوير الموقع الإلكتروني لمؤسسة دار الهلال، وبدأ العداد من الصفر، من يوم تحديث الموقع. ومنذ منتصف يونيو 2019 أغلقت المواقع الإلكترونية للمؤسسات الصحافية الحكومية في مصر، ولا سبيل إلى استعادة أرشيفها الإلكتروني وهو ذاكرة للعشرات من إصداراتها الورقية، أو متابعة المواد الصحافية الجديدة إلا بالاطلاع المباشر على النسخ الورقية. هذا الأمر يثير معضلة التوثيق الإلكتروني. فالأرشيف الورقي ينسبه الفيلم الفوتوغرافي القديم، له عمر افتراضي، ولا يسمح بالتقاط الصورة إلا مرة واحدة، ولا يضيف جديدا بعد تثبيت التفاصيل الأولى للصور بالأحماض، ولا يُستخدم الفيلم مرة ثانية. في حين تتمتع الذاكرة الإلكترونية بمرونة تصل إلى درجة التزييف أحيانا، بإضافات تخضع للأهواء، وتستجيب لحروب إعلامية يسهل فيها التحايل على التكنولوجيا. يمتاز الإعلام الإلكتروني بالبث الحي، مباشرة إلى أي مكان في العالم، والقدرة على مخاطبة من يستطيعون الاستماع أو الرؤية ولو كانوا أميين، فضلا عن الكشف العاجل عن السرقات، ويكفي إجراء محسبات على كلمات موضع شكوك، أو سطور يشتبه بها، للوصول إلى مصادرها. ومن مخاطره إفساد جبل من الصحافيين يستسهلون النقل والتحايل، بإعادة تدوير الأفكار وفقا لمهارات اللص. وإن كان رؤساء الأقسام ومديرو التحرير، باقلم مجهود، يتمكنون من وضع أيديهم على مواطن السرعة.

فهل يكفي اعتماد صحافي أو باحث أكاديمي أو مؤلف على مصدر متغير يتاح للمسؤول عنه أن يتلاعب في محتواه؟ تعرضت لهذا الاختبار، في كتابي "الثورة الآن"، وفيه مقدمة توثيقية طويلة تستند إلى كتب ومقالات وتصريحات منشورة ورقيا، باستثناء فقرة من مقال وثقت تاريخ نشره في صحيفة حكومية يومية، من دون رؤية أصله الورقي، واكتفيت بوجود هذه الفقرة في موقع إلكتروني وكذلك ضمن مقال كاتب آخر في صحيفة حكومية ورقية. وطمانني هذا الاتفاق بين كاتب المقال الورقي ومحرر الموقع الإلكتروني. وقبل تسليم الكتاب إلى الناشر، قلت لنفسي إن كل المصادر موثقة بشكل مباشر، إلا هذا الرأي. فماذا لو اتعب، وأقرأ الأصل المنشور في يوليو 2007 في الصحيفة؟ كان المقال منشورا بعنوانه وتاريخ نشره، ويخلو من هذه الفقرة، ويمكن القول إنها تهم الكاتب بالمالأة. واسترحت لبراعة ساحتها، وحذفها على الفور، وغيرت سياقها يخص المكتوب، والكاتب الذي قابلته في الشهر التالي، أكتوبر 2011، في مهرجان أبوظبي السينمائي، وسألته مستكرا: وجود "فقرة مدسوسة" على المقال، في موقعين، لأحدهما أصل في صحيفة حكومية ورقية، فقال إن هذه الفقرة ضمن المقال، وقد اختصره رئيس التحرير، ولكنه نشر المقال كاملا في صحيفة وزارة داخلية.

إن التواصل بين أفراد فرق منغلقة على نفسها، متفقين في كل أمر، يجعل طابعهم حادة بل عنيفة في التواصل مع الآخرين فيتوحش خطابهم في الفضاء الإلكتروني وهو ما يشبه قانون غودوين القائل إنه كلما طال النقاش بين أفراد فريق منغلقة على نفسه اقترب خطابهم من التطرف لشدة التنسيب. لقد خصصت بحث أجريته جامعة زوريخ إلى أن الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم بعنف على الشبكة يهويون مكشوفة يعتبرون أنفسهم "محاربين" من أجل العدالة الاجتماعية" لا يقبلون نقاشا مع أحد في ذلك ويبراهم عدد من الناس شجعانا... وإن في العنف لكافة.

حملة إلكترونية يديرها جيل ثورة الاتصال منحت الفوز لقيس سعيد

الشبكات الاجتماعية وسيلة التواصل الأكثر فعالية بعد فقدان الثقة بالإعلام التقليدي



الحملة الإلكترونية استفادت من تراجع الثقة بالصحافة

أحزابا على هامش الدنيا...لن ألغيتها... التعددية ستبقى قائمة إلى أن تندثر وحدها". هو سياق جديد تندثر فيه الأحزاب ثم التعددية تخلفها الفرق الإلكترونية ذات اللون الواحد في ما يسميه سعيد "الانتقال الثوري الجديد". وهو يرفض المركزية باقتراحه حل البرلمان وتعويضه بنظام تمثيلي ينطلق من المحلي إلى الوطني مثل السوفييت. وهو يرفض مركزية الإعلام مكتفيا بالشبكات مديرا ظهره للإعلام التقليدي. وهو يدعو إلى المساواة بين الجميع في ممارسة السلطة إذ يندر أن يتحدث عنها دون أن يُتبعها بلفظ "الشعب". وتتشابه الفرق الإلكترونية الفاعلة سياسيا عبر العالم في تبني ثقافة إعلامية جديدة عبر الشبكات فهي أقل كلفة وأطوع وتتيح صيغة متطورة من النقاش متعدد المستويات لكنه غير تعدي يضمن السرية كما يضمن التأثير السهل في الناس. فخلافا لتأثير الإعلام الكلاسيكي الذي يتم على مرحلتين، تتمثلان في تأثيرها في قادة الرأي ثم تأثير هؤلاء في الناس، فإن التأثير في المجموعات يكون من قائد الرأي في أفراد الفريق دون الحاجة إلى وسيلة إعلامية. وهي أجدى تأثيرا لأن المنتدبين الجدد يكونون عادة من المهتمين لأفكار الفريق وتكون الرسائل موجهة إليهم مباشرة خلافا لشخص يقود حملة في التلفزيون أو في الساحات العامة حيث تكون الرسائل موجهة إلى الجميع من القابلين ومن الراضين ومن غير المنعنين. لقد أثبتت دراسة أجريت عام 2008 أن 76 بالمئة من الروابط المتقاسمة في تلك الفرق هي روابط داخلية.

لأنه سائر السلطة والمال والترفيه ونسب المشاهدة في حين أن جوهر الديمقراطية هو التداول العام. فمادام كان الفرق بين بلدين مثل بريطانيا والاتحاد السوفيتي مثلا؛ كان في كليهما شعب وفي كليهما سلطة، حلقتان تجمعان بينهما وتفرقهما ثالثة موجودة في بريطانيا ومفقودة في الاتحاد السوفيتي وهي الحلقة التي يلتقي فيها الشعب والسلطة للنقاش بشهادة الإعلام أولا. تلك الحلقة المسماة بالفضاء العام أو التداولي أو فضاء التعبير الحر... حلقة يتناقش فيها الناس ويسمعهم الحكام عبر أشكال حوار شتى ليشاركوا في القرار بإسماص أصواتهم بطرق شتى الإعلام إحداهما، حلقة كانت مفقودة في الاتحاد السوفيتي وهي منحصرة اليوم في تونس. فمادام يتفخ المواطن التونسي أن يناور سياسيا وصحافي في في التلفزيون عن مقاومة غلاء المعيشة وهو عاجز عن المشاركة؛ وقد تدنت ثقة الناس في الإعلام عبر العالم وليس في تونس فقط حيث هناك شخص على ثلاثة يثق في الإعلام.. وفي بعض البلدان الأوروبية وصلت نسبة الثقة إلى أقل من الثلث حسب تقرير مؤسسة رويترز لهذا العام في حين أن فرنسا تشهد تدنيا مفرزا لم تشهده منذ 32 عاما بسبب تعامل ما يعرف بوسائل الإعلام الرئيسية مع تحركات الصفراء. لقد ولدت السترات الصفراء في السر ثم احتجت علنا على السلطة حتى تحولت إلى مادة وسائل الإعلام تماما مثل فرق قيس سعيد التي اشتغلت في السر ثم ظهرت فجأة يوم الاقتراع ثم أعلنت معاداتها للإعلام. عادت السترات الصفراء "بي.آف.آم.تي.سي" أولا ثم البقية لاحقا كما عادت فرق قيس سعيد الحوار التونسي أولا.

لقد تغير التواصل بين الناس وأصبحت الوسيلة الإعلامية الأوسع رواجاً في العالم شريط الأخبار على فيسبوك. وليست فرق مساندة قيس سعيد بدعة فقد أثرت الشبكات في انتخابات قبلها في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ونيجيريا...وأظهرت حركات احتجاجية مثل السترات الصفراء في فرنسا قبل عام و"الاحتل الطريق" عام 2011 امتدت إلى 95 مدينة في 82 بلدا حول العالم. لقد جاءت تلك الحركات رفضا للديمقراطية التي بدأ الإعياء يعلو ملامحها منذ ثلاثة عقود بعد سقوط جدار برلين وبعد أن بدأ الإعلام في العالم يخلط بمراكز الصناعة والساحات المالية والشركات العابرة للقارات في صناعات الترفيه. واستنسخت تونس بداية من 2011 التجربة الغربية بعيوها لكن باقل شفافية سياسية وأقل جدوى إعلامية وأقل مشاركة مواطنية. استنسخت تونس ديمقراطية بدأ الناس يرفضون إعلامها في موطنها

اعتمد قيس سعيد المرشح الفائز بالجولة الأولى في الانتخابات الرئاسية التونسية على حملة إلكترونية، لم يعهد لها السياسيون التونسيون الذين استهلكهم التلفزيون، ونشطت بمهارة مركزية على أيدي جيل ثورة الاتصال الذين نجحوا بالتفوق على النخبة السياسية الإعلامية التقليدية.

محمد شلبي
باحث تونسي
في الإعلام

خلال ثلاث وتسعين دقيقة، يوم 17 سبتمبر، انسحب أكثر من 643 ألف مشترك من صفحة لتلفزيون الحوار التونسي على فيسبوك بسبب ما اعتبره أنصار قيس سعيد، الفائز في الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية، تهجما من القناة على مرشحهم. وبلغ العدد مليون انسحاب بعد ساعات، أي سدس المشتركين. ولا يُحجز فرق قيس سعيد التي تمكنت من تجنيد مليون مستخدم، ليسحبوا من صفحة الحوار التونسي، أن تجند 620 ألفا من المترعين للتصويت. ويمكن أن يكون ذلك في جانب كبير منه تفسيراً للغموض الذي حير الكثيرين ممن تسالخوا عن سبب فوز مرشح يتهرب من الإذاعة والتلفزيون ولا يستخدم المنشورات ولا غيرها من منصات الإعلانات في حملته. وإن كان قيس سعيد يتحدث باقتضاب بعد فوزه عن حملته الانتخابية الخرساء بالقول إن "شباننا متطوعين ساعدوني في الحملة باموالهم وجهدهم" فإن معلومات أخرى رشحت عن حقيقة الحملة. لقد قال الناشط بريم الكلياني على مدونته يوم 17 سبتمبر "قمنا بتحليل أكثر من ألفي فريق دعم لقيس سعيد. الألاف من الشبان نضلوا ذلك تلقائيا، مع كلمة سر واحدة؛ لا شيء يخرج إلى العلن". هي حملة إلكترونية لم يعهد لها السياسيون التونسيون الذين استهلكهم التلفزيون. فاجاتهم الحملة لأنها تدار في السر بمهارة مركزية على ما لا تفعله النخبة السياسية الإعلامية التقليدية. لقد مل الناس، في تونس كما في كل مكان في العالم، حوارات بين صحافيين وسياسيين لا يجدون أنفسهم فيها إلا متفرجين دون أدنى مشاركة. صحيح أن التلفزيون لا يقدر على شيء غير أن المواطن يراه الشريك السياسي الذي شاهده مرارا في البرلمان عبر التلفزيون وهو يخوض مع الخائضين في أمور لا تغنيه من جوع. ولذلك يرد كثير من المواطنين على السياسيين الذين يزورونهم في



الأصل غير قابل للتزييف